

زيادات محمد محيي الدين عبدالحميد (1392هـ)

النحوية على ابن عقيل (769هـ)

المدرس الدكتور/ عبد جوامير شاطي بحر الكروي

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى

**Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid (1392 AH)**

**Grammar according to Ibn Aqeel (769 AH)**

**The teacher is Dr**

**Guamir worshiped the shores of the Karwi Sea**

**Ministry of Education**

**General Directorate of Education in Diyala**

مجلة دراسات العلوم  
الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

زيادات محمد محيي الدين عبدالحميد (1392هـ) النحوية على ابن عقيل (769هـ)

المدرس الدكتور/ عبد جوامير شاطي بحر الكروي

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى

### الملخص

علوم العربية من أفضل العلوم التي يبحث فيها الإنسان، وهي بلا شك من أشرف العلوم، وأجلها قدراً، وأغناها معنى، وأكثرها صدقاً ونفعاً، وأثبتها قوة؛ لأنها لغة القرآن الكريم، ولغة أهل الجنة، وبها كشفت أسرار القرآن الكريم.

بعد أن بحثت بين فهارس العلماء وآثارهم العلمية في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك أخذت في هاجسي أن اتناول "زيادات محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل وما جاء به في شرحه" في كتابه بغية الكشف عن آراء شخصية علمية نحوية، خاصة وأن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد قد حقق كتاب يعد من الكتب المهمة في العلوم النحوية العربية، وهو يعد من كبار العلماء والمحققين في اللغة والنحو في العصر الحديث.

ووقع بحثي في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيداً وتليها خاتمة. ذكرت في التمهيد خلاصة عن وصف الكتاب وقيمه العلمية وأردفتها ببيان المنهج الذي سار عليه في كتابه "التبيان في إعراب القرآن". أما المبحث الأول فأخلصته للحديث عن زياداته في النكرة والمعرفة. وتحديث في المبحث الثاني "زيادات في النواسخ" وفيه مطلبان الأول "كان وأخواتها" والثاني "إن وأخواتها"، أما المبحث الثالث فتناولت فيه الحال، وختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها في دراستي.

### Summary

Arabic sciences are among the best sciences that a person can research, and they are undoubtedly among the most honorable sciences, the most prestigious in value, the richest in meaning, the most truthful and useful, and the most proven in strength. Because it is the language of the Holy Qur'an, and the language of the people of Paradise, and through it the secrets of the Holy Qur'an were revealed.

After I searched among the indexes of scholars and their scientific works in the book "Explanation of Ibn Aqeel on the Millennium of Ibn Malik," I became obsessed with examining "the additions of Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid on the explanation of Ibn Aqeel and what he mentioned in his explanation" in his book in order to reveal personal scientific grammatical opinions, especially Sheikh Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid has written a book that is considered one of the important books in Arabic grammatical sciences, and he is considered one of the leading scholars and researchers in language and grammar in the modern era. My research consisted of three sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion. In the introduction, I mentioned a summary of the description of the book and its scientific value, and I supplemented it with an explanation of the approach he followed in his book, "Al-Tibyan fi the Parsing of the Qur'an."

As for the first section, I concluded it by talking about his increases in indefiniteness and knowledge. In the second section, I spoke about "Increases in Abrogates," which contains two topics, the first is "Kan and her sisters," and the second is "In and her sisters." As for the third section, I discuss the situation, and I conclude the research with the results I reached in my study.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين سيدنا وحبينا وشفيعنا محمد، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وسلم تسليماً كثيراً.  
وبعد:

بلا شك أنّ علوم اللغة العربية من أعظم العلوم، وأجلّها قدراً، وأغناها معنى، وأكثرها صدقاً ونفعاً، وأثبتها قوة؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، ولغة أهل الجنة، فعلم العربية أفضل العلوم لكون البحث فيها ممتعاً، فضلاً عن أنّه به تتمّ الكشف عن أسرار القرآن الكريم، وبيان أحكام قواعده وتعدد بنائه، وبين العلماء عجائب آياته فظهرت أشيق العبارات وأسمى الكلام. واطلعت وأنا اجوس بين فهارس العلماء وآثارهم على كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وعلى آثاره عمومًا، ووجدت في نفسي ميلاً إلى بحث " في زيادات الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد بغية الكشف عن شخصية علمية نحوية، ثمّ تضافر عاملان آخران في تأكيد هذا الميل هما :

الأول: أنّ المحقق له آثار لغوية واسعة، والثاني: أنّه من كبار علماء اللغة والمحققين في العصر الحديث.

واقضت دراسة الموضوع أن تقع في ثلاثة مباحث صدرتها بتمهيدٍ وفقيتها خاتمة.

ذكرت في التمهيد موجزاً عن وصف كتاب (الألفية) وقيمتها العلمية، ثم أوجزت الكلام في أهمية الألفية ومنهج الشارح ابن عقيل فيها وذكرت إيجازاً حياة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

أمّا المبحث الأول فقد أخلصته للحديث عن زياداته في المعرفة والنكرة وفيه مطلبان، الأول في الضمائر والثاني في اسم الموصول. وتحدّثت في المبحث الثاني عن "الزيادات في النواسخ" وفيه مطلبان الأول "كان وأخواتها"، والثاني "إنّ وأخواتها"، وجعلت المبحث الثالث الحال. واختتمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي.

وما أقدمه في هذا البحث هو خلاصة الأفكار العلمية التي أضافها عبد الحميد على الشرح، واعتمدت على ما أتيت لي من مادة ذكرها المحقق، وآمل أن أكون قد وفقت في بيان المكانة الحقيقية للشيخ المحقق وزياداته النحوية في شرح ابن عقيل.

## التمهيد

## محمد محيي الدين عبد الحميد (الكتاب والمنهج)

## كتاب شرح ابن عقيل:

إنّ لكتاب (ألفية ابن مالك) في اللغة لمنزلة عظيمة عند النحاة والقراء والمفسرين، ولآرائه أهمية أكبر كُتبت لها من الذبوع، والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلّة نادرة من المصنّفات مثله، والألفية تسير وفق منهج تربوي، تسعى فيه إلى بناء الأحكام الإفرادية والتركيبية، وتصدرت الجملة الإسمية فيه الجملة الفعلية، مع تقديم المرفوعات على المنصوبات، والمنصوبات على المحجورات، ومن ثم تناول المحجورات بشيء من التفصيل؛ فبدأ بحروف الجر، وأنواعها ومعانيها، وأحكامها، وثني بالإضافة، مبيناً أنواعها، وأحوالها، وأحكامها، مفرداً "المضاف إلى ياء المتكلم" بفصل خاص، لاختلاف أحكامه باختلاف أنواعه، ويتحدث ابن مالك عن "إعمال المصدر، واسم الفاعل" بعد حديثه عن الإضافة، ثم يُتبعهما بالحديث عن "أبنية المصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين"، مجملاً القول في صياغة "الصفة المشبهة باسم الفاعل" وعملها.

ولم يكنف ابن مالك بما أجمله في المقدمات من الحديث عن "اسم الفعل، ونون التوكيد، والمنوع من الصرف، والفعل المعرب"؛ بل عاد، ففقد لما أجمله أولاً أبواباً مستقلة، فصّل فيها القول إلى حدّ ما، فتكلم عن "أسماء الأفعال" وما يشبهها من

"أسماء الأصوات"، ثم تناول "مالا ينصرف" بشيء من التفصيل، وأسهب القول في أحوال الفعل المضارع، فتناوله في بابي "إعراب الفعل، وعوامل الجزم"، متمما الحديث عن أدوات الشرط بعقده فضلاً عن "لو" وآخر عن "أما، ولولا، ولوما".  
وأما "الصرف" فقد أغفل قدرًا كبيرًا من "تصريف الأفعال"، فضلاً عن التقاء الساكنين وتخفيف الهمزة؛ فلم يتحدث عن "الجامد والمتصرف"، ولا عن "الصحيح والمعتل"، ولا عن "إسناد الأفعال إلى الضمائر"؛ اعتماداً على منظومته "لامية الأفعال".  
ولنجاح ابن مالك في منهجه بجرصه على تيسير العربية، لغة القرآن، أقبل العلماء والمتعلمون على ألفيته - من بين كتبه بنوع خاص - إقبالاً منقطع النظير، وعكف عليها المتخصصون في جميع الأزمان والأمصار، يدرسونها، ويعلقون عليها نظماً أو نثراً بالعربية وبغيرها، حتى طويت مصنفات من قبله لأئمة النحو، ولم ينتفع من جاء بعده بمحاكاته، أو الانتقاص منه. ولو لم يشر في ألفيته إلى ألفية الإمام العلامة زين الدين يحيى بن عبد النور الزواوي الجزائري المعروف بـ"ابن معط" المتوفى سنة 627 هـ لما ذكره الناس، ولا عرفوه<sup>(1)</sup>

و"الألفية": منظومة علمية تعليمية، اختصرها من منظومته الكبرى "الكافية الشافية"، وجعلها في أرجوزة لطيفة، جمعت خلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف، في إيجاز محكم، مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء.  
فقد حققها الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (1900-1972) هو عميد المحققين (الأزهرية وغير الأزهرية) في جيله، وقد نال اعتراف هؤلاء وهؤلاء على حد سواء، فهو من أساتذة الأزهر البارزين الذين استقرت على أيديهم التقاليد الأكاديمية في التأليف والتحقيق والبحث العلمي، والتدريس الجامعي، والدراسات العليا كذلك. وإذا قيل إن عمادة التحقيق قد انتقلت من راية إلى راية، فإنه يمكن القول بأنها انتقلت من راية الشيخ أحمد شاعر (المولود 1892) إلى راية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (المولود 1900)، ثم إلى راية الأستاذ عبد السلام هارون (المولود 1909). ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ هارون لحق بالأستاذ محيي الدين في عضوية مجمع الخالدين، فكان هو الذي استقبله.

#### منهجه العلمي العملي في تحقيق النصوص:

يرى أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي أن تحقيقات الأستاذ محيي الدين عبد الحميد لبعض الكتب كشرح ابن عقيل والأشموني والقطر وشذور الذهب تعتبر كتباً مستقلة، «لأن تعليقاته كانت تأخذ نصف الصفحة في كل كتاب».  
لم يكن منهج الأستاذ محمد محيي الدين في تحقيق النصوص من أجل التحقيق في ذاته، وإنما كان منهجاً علمياً يهيم به النص القديم للدراسة، والحق أن هذا الأسلوب لا يقل أهمية عن أسلوب التحقيق العلمي المستقصي، وقد أثبتت الأيام هذا، وللاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فقرة جميلة في تقديمه لكتابه العمدة لابن رشيق، وهي فقرة تنبئ بوضوح شديد عن منهجه في التحقيق، واعتزازه بما بذل فيه من معاناة، مع حرصه على الإشارة إلى التزامه بالبعد عن التعمق في ذكر الاختلافات وأسبابها مما يدخل في اهتمام المختصين وفيها.

يعود إلى هذا الأستاذ الجليل الفضل في تحقيق كلاسيكيات الكتب الأزهرية (وبخاصة في علوم النحو) وهو الذي حقق مؤلفات ابن مالك وابن هشام وابن عقيل والسعد التفتازاني والأشموني، وليس من قبيل المبالغة القول بأنه تولى وحده تحقيق عدد كبير من أمات الكتب المقررة للدراسة في الأزهر (والمعاهد العليا المعنية بشؤون التعليم الديني) حتى قيل «إنه أتى على الأزهر حين من الدهر، وجل ما يدرس في معاهده من تأليف الأستاذ محيي الدين عبد الحميد، أو إخراجها». ومع هذا فقد كان نمط التحقيق

(1) ينظر: مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1 ص 5-6.

الذي يقوم به تحقيقاً عملياً يستهدف إعداد مادة الكتاب للدراسة والقراءة، ولم يكن تحقيقاً من أجل التحقيق (في حد ذاته) على نحو ما كان يقوم به الشيخ أحمد شاکر والأستاذ عبد السلام هارون وأعلام الجيل التالي من المحققين. وبالإضافة إلى تأليفه وتحقيقاته في علوم شتى التي تجاوزت أكثر من مائة كتاب، فقد كان أستاذاً واسع الأفق، وقد عمل بالفتوى وبالتفتيش وبالتدريس في كليات اللغة العربية وأصول الدين والحقوق.

وعليه فهذا الكتاب يمثل غاية في الشرف والفائدة، وهو بحق كتاب جامع مانع، فيه اختصار مفيد إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، وفيه جمع ملم بما تناوله من مسائل، فضلاً عن نظر صاحبه بدقائق الأمور.

### المبحث الأول: زيادات محمد محيي الدين عبد الحميد في النكرة والمعرفة

#### المطلب الأول: الزيادات في الضمير:

ذكر ابن عقيل (769هـ) أنَّ المضمرة تشبه الحروف؛ لذلك هي مبنيات كلها فقال: ((المضمرة كلُّها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود؛ ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تُجمع وإذا نُبِتَتْ أنَّها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو: (أَكْرَمْتُكَ وَمَرَزْتُ بِكَ)، وإِنَّهْ (وله)، ف(الكاف) في أَكْرَمْتُكَ في موضع نصب وفي (بك) في موضع جر (والهاء) في (إِنَّهْ) في موضع نصب وفي (له) في موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو (نا))<sup>(1)</sup>.

وزاد محمد محيي الدين عليها بقوله: ((وقد عرفتُ فيما مضى أول باب المعرب والمبني أنَّ الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً بسبب كون أكثرها قد وُضِعَ على حرف واحد أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودي، وهو كون الضمائر لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثني ولا تجمع، وأما نحو (هما، وهم، وهنّ، وأنتما، وأنتم، وأننّ)، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها، ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنَّها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة المتكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر، وأشبهته في وجه رابع، وهو أنَّها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنَّهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى ولم يميزوا إلا أن نستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه، فأشبهه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما))<sup>(2)</sup>.

ومما يبدو أن ما زاده ابن عقيل هو من الصواب كون أن الضمائر مبنية دائماً وهذا ما ذكره من سبقه من العلماء كون الضمائر مبنية في محل إعراب وهذا المحل يأتي في الرفع والنصب والجر.

#### المطلب الثاني: الزيادات في الاسم الموصول

##### إعراب الاسم الواقع بعد (لا سيمًا):

جوز ابن عقيل رفع الاسم الذي يقع بعد (لا سيمًا) على أنه مبتدأ وتكون (ما) موصولة فقال: (لا سيمًا زيدٌ) إذا رُفِعَ (زيد) تكون (ما) موصولة و (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير (لا سيمًا الذي هو زيد)، فحذف العائد الذي هو المبتدأ وهو قولك: وجوباً فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس شاذاً)<sup>(3)</sup>.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 78/1.

(2) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 28/1 - 32 و 78.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 86/1.

في حين فضّل محمد محي الدين أحكام الاسم الواقع بعد (لاسيماً) بأحكام إعرابية مختلفة بقوله: ((الاسم الواقع بعد (لاسيماً) إما معرفة، كأن يقال لك: (أَكْرَمَ الْعُلَمَاءُ لَاسِيماً الصَّالِحُ مِنْهُمْ)، وإمّا نكرة كما في قول الشاعر<sup>(1)</sup>):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سِيماً يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجْلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد (لاسيماً) نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: (الجر وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة، فأما الجر فيخرجه على وجهين، أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و (ما) زائدة و (سي) مضاف و (يوم) مضاف إليه، وخبر (لا) محذوف والتقدير: (ولا مثل يوم بدّاره جُلُجْلِ مَوْجُودٍ)، والوجه الثاني أن تكون (لا) نافية للجنس أيضاً، و (سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و (ما) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر و(يوم) بدل (ما)، وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضاً و(سي) اسمها، و(ما) نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هو يوم)، وخبر (لا) محذوف، وكأنك قلت: (وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ عَظِيمٍ هُوَ يَوْمٌ بَدَّارِهِ جُلُجْلِ مَوْجُودٍ)، والوجه الثاني: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضاً و(سي) اسمها، و(ما) موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليه و(يوم) خبر مبتدأ محذوف والتقدير: (هو يوم)، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة موصول، وخبر (لا) محذوف وكأنك قلت: (وَلَا مِثْلَ هُوَ يَوْمٌ جُلُجْلِ مَوْجُودٍ)، وهذا الوجه أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً أحدهما: أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها و(يوم) مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: (وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ عَظِيمٍ هُوَ يَوْمٌ بَدَّارِهِ جُلُجْلِ)، والثاني: أن تكون (ما) أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة و (يوماً) تمييز لها، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد اجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (سيماً).

والحاصل أن نصب المعرفة بعد (لاسيماً) لا يمتنع إلا بشرطين: الأول التزام كون المنصوب تمييزاً، والثاني التزام كون التمييز نكرة<sup>(2)</sup>.

واختلف النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيماً) على أقوال:

الأول: يكون الاسم الواقع بعد (لاسيماً) مرفوعاً و(ما) موصولة وهو قول الأخفش (215هـ) نقله عنه أبو حيان الأندلسي الذي زعم الأول أن (سي) ليس مضافاً ل(ما) بل موصولة بمعنى الذي في موضع رفع، و(لا) مع (سي) كما في قولك: (لا رَجُلٌ) و(ما) هو خبر (لا)، فكأنه قال: (لا مثل الشخص الذي هو زيد<sup>(3)</sup>).

(1) البيت لأمرؤ القيس في ديوانه 10، والمفصل 69، وشرح المفصل 86/4.

(2) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 136/1-135.

(3) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل 366/8.

أما ابن الأثير (606هـ) فقد رجح في الاسم الذي بعد (لاسيماً) الرفع ويكون خبر لمبتدأ محذوف وتكون (ما) بمعنى (الذي) مثل: (قَامَ القَوْمُ لا سِيماً زيْدٌ) أي (لا مثل الذي هو زيْدٌ)، وقيل هناك من جعلها زائدة ويكون الاسم المحرور بإضافة (سي) إليه وهناك من جعل لها وجه ثالث وهو النصب واستشهد بقول الشاعر<sup>(1)</sup>: ((لا رَبُّ يَوْمٍ صالحٍ لك مِنْهُمَا...)) نصب (يوماً) على الظرفية ونصبه أبو علي الفارسي على التمييز<sup>(2)</sup>.

أما الثاني: فهو قول سيبويه (180هـ) الذي في الاسم الواقع بعد (لاسيما) الجر والرفع وذلك من خلال ما نقله عن شيخه الخليل (170هـ) في روايته التي ذكر فيها وسألت الخليل -رحمه الله- عن قول العرب: (لاسيماً زيْدٌ)، فزعم أنه مثل قولك: (ولا مثل زيْدٍ) (ولا مثل الذي هو زيْدٌ)، وكقوله تعالى: البقرة [26]، (فسي) في هذا الموضع بمنزلة (مثل)<sup>(3)</sup>، و وافقه في هذا ابن خروف (609هـ) إذ جَوَزَ هذا إذا ارتفع مع بعد (لاسيماً) أن تكون (ما) نكرة موصوفة و (زيد) خبر مبتدأ محذوف في موضع صفة.

ولم يذكر المصنف في إعراب ما بعد (لاسيما) إلا الخفض وبدأ به لأنه أقيس وأقل تكلفاً والرفع وكلاهما جائز في المعرفة والنكرة ولم يذكر غير الخفض والرفع<sup>(4)</sup>.

أما أبو حيان (745هـ) فقد ضعف الرفع لسببين: الأول: حذف صدر الصلة من غير طول وليس الموصول أياً، والتزام حذفه دائماً، فلا يحفظ كلامهم (لا سيماً هو زيْدٌ)، أما الثاني: إطلاق (ما) على آحاد من يعقل، والمشهور أن ذلك لا يجوز، وخبر (لا) محذوف، كما كان حين كان (زيد) مخفوضاً، وهذا هو المشهور في إعراب (ما) إذا ارتفع ما بعد (لا سيماً)<sup>(5)</sup>.

أما ناظر الجيش فقد بين ذلك بقوله: (ثم اعلم أن (لا) من (لاسيما) هي العاملة عمل (إن) و (سي) اسمها، وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة؛ لأنه ك(مثل) حكماً لتوافقهما معنى قول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قول العرب: (ولا سيماً زيْدٌ) فزعم أنه مثل قولك: (ولا مثل زيْدٌ) و (ما) لغو ونقل عن بعض النحويين هناك وجه ثالث في الاسم الواقع بعد (لاسيماً) إذا كان الاسم نكرة فيكون منصوب على التمييز وفي إعراب (ما) وجهان: الأول: أنها في موضع جر بالإضافة وهي نكرة تامة، أي: ولا مثل شيء، ثم ميز بالنكرة.

والثاني: وأشار إليه المصنف: أنها كافة لا موضع لها من الإعراب، وهي عوض من المضاف إليه، وانتصب ما بعدها على التمييز، كما كان ينتصب بعد المضاف إليه كقولك: (لي مثله يَوْمًا) وكقولهم: (على التمرة مثلها زيْدًا).

قال المصنف: وأشار إلى هذا الوجه الفارسي<sup>(6)</sup>، واستحسن الشلوبين التوجيه ولم يستحسن الوجه<sup>(7)</sup> ولا بأس في كل ما وقع بعد (لاسيما) من صالح التمييز<sup>(8)</sup>.

## مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) لم أقف على هذا الرأي للفارسي في كتبه المتداولة، وقد انشده في البغداديات برواية جر يوم ورفه بقوله وأما استعمالها في غير الاستثناء فقوله: ولا سيما يوم بدارة جلجل فهذا ليس موضع الاستثناء، فإن شئت جعلت الظرف خبراً، وإن شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر 317.

(2) ينظر: البديع في علوم العربية 1/221-367.

(3) ينظر: الكتاب 2/286.

(4) ينظر: التذيل والتكميل 8/367.

(5) ينظر: المصدر نفسه 8/366.

(6) ينظر: الاستغناء في الاستثناء 37.

(7) ينظر: شرح الجزولية الكبير للشلوبين 3/998.

(8) ينظر: شرح التسهيل 5/2236-2239.

أما الاشعوني (900هـ) فقد رجح الجر بقوله: ((الجر ارجحها وهو على الإضافة و (ما) زائدة بينهما، مثلها في قوله تعالى: **القصص [28]**، والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف، و(ما)موصولة، أو نكرة موصوفة بجملة والتقدير: (ولا مثل الذي هو يومٌ، أو ولا مثل شيءٍ هو يومٌ)؛ ويضعفه في نحو: (ولا سَيِّمًا زيدٌ) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول؛ وإطلاق (ما) على ما يعقل؛ وعلى الوجهين ففتحة (سي) إعراب لأنه مضاف، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل نحو قوله تعالى: **الكهف [109]**، و(ما) كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في (لا رجل)، وأما انتصاب المعرفة نحو: (ولا سَيِّمًا زَيْدٌ) فمنعه الجمهور<sup>(1)</sup>.

وجوز عبد القادر البغدادي (1093هـ) الجر والرفع مطلقًا في قوله: (لا سَيِّمًا يومٌ) وأما الجر فهو على الإضافة وهو الأرجح و (ما) زائدة وإما نكرة غير موصوفة ويوم بدل منها وأما يكون خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صلة (ما) إذا كانت موصولة أو نكرة إذا كانت موصوفة هنا يكون الرفع وهو الوجه الأقل من الأول ويكون التقدير: (لا مثل الذي هو يوم أو لا مثل شيء هو يوم)، و (سي) تكون في الوجهين نكرة لأنه بمعنى (مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغلّه في الإبهام ولهذا جاز دخول (لا) التي لنفي الجنس وضعف الرفع بحذف العائد المرفوع مع عدم الطول في نحو: (لا سَيِّمًا زيدٌ) وأما في البيت فقد طالت الصلة أو الصفة بالجار والمجرور بعد يوم فإنه صفتة وإطلاق (ما) على من يعقل، كذا قال ابن هشام في المغني وفيه أنه لا مانع من الإطلاق قال تعالى: **الشمس [5.6.7]**، ولهذا لم يتعرض له الشارح المحقق.

وعلى الجر والرفع ففتحة (سي) إعراب؛ لأنه مضاف فيكون اسم (لا) والخبر محذوف أي: (لنا) قال ابن هشام (وعند الأخفش (ما) خبر ل(لا) ويلزمه قطع (سي) عن الإضافة من غير عوض، قيل وكون خبر (لا) معرفة وجوابه أنه يقدر (ما) نكرة موصوفة أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في (لا رَجُلٌ قائمٌ)، إنَّ ارتفاع الخبر ب(ما) كان مرتفعًا به لا ب(لا)النافية<sup>(2)</sup>.  
أما الثالث: فقد قالوا يعرب الاسم في الوجوه الثلاثة ومنهم ما قاله أبو علي الفارسي في التذكرة: (وروا في (ولا سَيِّمًا يومٌ) الوجوه الثلاثة، النصب عندي ليس بسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بمنزلة شيء وتنصب يومًا عن تمام الاسم بالإضافة مثل: (أفضل الناس رَجُلًا)، ولا يجوز أن تجعل (ما) بمنزلة (الذي) وتنصب (اليوم) على الظرف فتقول: (لا مثل الذي يُومًا بدارة جُلُجُلٍ)، وتجعله صلة (الذي))<sup>(3)</sup>.

وذهب الطوي<sup>(4)</sup> (ت 716هـ) إلى ما ذهب إليه الفارسي بجواز أن تعرب (يوم) بالوجوه الثلاثة بالرفع، والنصب، والجر على الخبر والاستثناء والإضافة<sup>(5)</sup>، ووافقهما في ذلك أبو يحيى السنيكي<sup>(6)</sup> (926هـ) في المذهب نفسه، فذكر قول أمرؤ القيس<sup>(7)</sup>:

(1) شرح الاشعوني على ألفية ابن مالك 529/1.

(2) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 445-444/3.

(3) التذييل والتكميل 366/8.

(4) هو سليمان بن عبد القوي بن كرم الطوي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين ولد بقرية (طوف) سنة (657هـ)، وهو فقيه حنبلي من العلماء (ت 716هـ)، ينظر: الأعلام 127/3.

(5) موائد الحيس في فوائد القيس 332.

(6) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي ولد في قرية الحلمية (سنيكة قديمًا) بمحافظة الشرقية في مصر سنة (823هـ) وهو شافعي المذهب ويلقب ب(شيخ الإسلام)، وملك العلماء الأعلام (926هـ) ينظر: الأعلام 46/3.

(7) البيت لأمرؤ القيس في ديوانه 10 يقول فيه (ألا ربَّ يومٍ لك منهُنَّ صالحٌ\*\* ولا سَيِّمًا يومٍ بدارة جُلُجُلٍ).

((أَلَا زُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا...)) ، ومن ذلك يظهر أن الوجوه الثلاثة جائزة فيما بعد (سيما) معرفة كان أو نكرة، ومنع الجمهور نصبه معرفةً مبني على أن نصبه لا يكون إلا على التمييز وهو ممنوع<sup>(1)</sup>.  
ومما اتقدّم يبدو لي أن الوجه الثالث هو الأرجح، أي يكون إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيما) بالأوجه الثلاثة، لأنه مذكور في كلام العرب ومنه قول امرؤ القيس السابق.

### المبحث الثاني: الزيادات في النواسخ

#### المطلب الأول: كان وأخواتها

##### أولاً: في اقسام كان

ذهب ابن عقيل إلى أن (كان وأخواتها) على قسمين بقوله: ((هذه الأفعال قسمين: أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا (ليس ودام)، والثاني: ما لا يتصرف، وهو (ليس ودام)، فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو: (يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا) قال تعالى البقرة [143]، والأمر نحو قوله تعالى: النساء [135]، وقوله تعالى: الإسراء [50]، واسم الفاعل نحو: (زيدٌ كأبن أخاك)، وقول الشاعر<sup>(2)</sup>:

وَمَا كَلَّ مَنْ يُبَدِي الْبَشَاشَةَ كَانِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والمصدر كذلك<sup>(3)</sup>

وبين محمد محي الدين بقوله ((وهي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً، الأول: ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي وهو فعلاَن (ليس، دام)، فإن قلت، فإنه قد سُمع (يدوم، ودام، ودوام)، قلت: هذه تصرفات (دام) التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو (دام) الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً بأن يكون المستقبل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: (زال، وفتى، وبرح، وانفك)، والثالث: ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة، الماضي، والمضارع، والأمر ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي<sup>(4)</sup>.  
وللعلماء في هذه المسألة رأيان هما:

الأول: تكون (كان وأخواتها) على قسمين متصرف وغير متصرف، وهو رأي ابن عقيل وهو رأي صاحب الألفية كذلك بقوله: (وإن أريد ب(كان) ثبت أو كفل غزل وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصبح والمساء وبظل وظهور وبوبى فتر وبرم ذهب أو فارق وبأنفك خلص أو انفصل وفتى سكن أو اطفئ سميت تامة وعملت عمل (ما) رادفت وكلها تتصرف إلا (ليس، ودام) ولتصاريدها ما لها وكذا سائر الأفعال<sup>(5)</sup>.

(1) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية 10/1-11.

(2) هذا البيت من الطويل ولم اقف على قائله، ينظر: مع الهوامع 1421، واللمحة في شرح الملح 573/2، وشرح ابن عقيل 269/1، وشرح

الكافية الشافية 165/1، ومعاني النحو 210/1.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 215/1.

(4) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 215/1.

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 53.

وبين ابن الناظم<sup>(1)</sup> (686هـ) ((تصرف من هذه الأفعال، وغيرها فللمضارع منه الأمر ما للماضي من العمل، تقول: (يكونُ زَيْدٌ فاضِلاً، ولا يَزَالُ عَمْرُو كَرِيماً))، فترفع بالمضارع الاسم، وتنصب الخبر، كما تفعل بالماضي، وكذلك الأمر نحو: (كُنْ عَلِيّاً أو مُتَعَلِّماً)، كن: فعل أمر يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير المخاطب، وعلماً هو الخبر، قال تعالى: الإسراء [50]، ويجري المصدر واسم الفاعل في ذلك مجرى الفعل، وتقول: (أَعَجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ صَدِيقَكَ، وهو كَأَنَّ أَخَاكَ))، و وافقه في هذا المرادي<sup>(2)</sup> (ت 749هـ)، واما الشاطبي (ت 790هـ) فقد وافقهما إلا أنه ذكر سبب عدم تصرف (ليس، ودام)، فذكر أنّ (ليس) لا تتصرف كونها تشبه الحرف ومثلها (دام) رغم تصرفها بالحقيقة إلا إنّ عندما لحقتها (ما) فقدت هذه الصيغة؛ وذلك بسبب كونها لم تُسأغ من المضارع مع النفي فلا يجوز ان نقول: (أَكَلِمَكَ مَا يَدُومُ زَيْدٌ قَائِماً)، وكذلك لم يأتِ النفي مع الأمر لأنه غير مستعمل<sup>(3)</sup> ومثله الشنقيطي<sup>(4)</sup>.

الرأي الثاني: وهي تكون على ثلاثة أقسام (تام التصرف، وناقص التصرف، وما لا يتصرف) وهو رأي محمد محي الدين مستنداً إلى آراء العلماء السابقين ومنهم ابن الجوزية (767هـ)، إذ جعلها على ثلاثة اقسام وهي (تام التصرف وهو أكثرها، وناقص التصرف وهو (زال، وبرح، وفتي، وانفك)، فإنه يستعمل المضارع نحو قوله تعالى: يوسف [80]، والوصف نحو قول الشاعر<sup>(5)</sup>:

قَصَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أَحْبَبِكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

أي: لا يأتي منه الأمر ولا المصدر.

وعدم التصرف (ليس) اتفاقاً و(دام) عند أكثر المتأخرين<sup>(6)</sup>، ومثله الأشموني<sup>(7)</sup>، ومثلها الأزهري (905هـ)، فهي عنده ثلاثة اقسام كما ذكر سابقاً إلا أنه وضع كل قسم حسب تصرفه فذكر أنّ عدم اتفاق العلماء على عدم تصرف (ليس) وذلك لأنها لم يفهم معناها إلا بذكر متعلقاً أي وضعت وضع الحروف و(دام)؛ لأنها صلة (ما) وصلة (ما) تلتزم المضي فقط وهي عند الفراء وكثير من المتأخرين<sup>(8)</sup>، وذكر أبو حيان أنّ ما يتصرف منها فهي (دام) التامة وليس الناقصة ولكن اثبتوا لها مضارعاً وهو (يدوم)<sup>(9)</sup>

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 93/1-95.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 93/1-94.

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك) 151/2-152.

(4) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية 363-364.

(4) البيت لـ الحسين بن مطير الأسدي في ديوانه 170، ولسان العرب 199/7، وتاج العروس 470/18، والمحيط الأعظم 416/5، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 102/1 وأوضح المسالك 236/1.

(6) ينظر: ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 192/1.

(7) ينظر: شرح الأشموني على الألفية 22/1.

(7) مع الهوامع 114/1، قال ابن الخباز: (لا تتصرف (ما دام) لأنها للتوقيت وللتأيد، فتفيد المستقبل قال أبو حيان: وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون.

(9) ينظر: النكت الحسان 69.

أما (زال، وانفك، وفتى، وبرح)، فهي من التصرف الناقص وذلك لأنه من شروط عملها النفي والنفي لا يدخل مع الأمر ولا المصدر وذلك لأنه لم يوجد فيها ما يدل على الحدث عند البصريين وأم ما يتصرف تصرفاً تاماً هي (كان وبواقيها) وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله: ((وللتصريف في هذين القسمين وهما: المتصرف والتصريف التام والناقص، وما للماضي من العمل بشرط وغيره<sup>(1)</sup>))<sup>(2)</sup>، ومثلها حمدي كوكب<sup>(3)</sup>.

ومن ظاهر الكلام الذي تقدم أرى أن ما ذهب إليه ابن عقيل ومن سبقه هو التقسيم الأرجح؛ لأنه التصريف الذي ذكره المحقق ومن سبقه ليس له أهمية؛ لأنه لم يبدو لي على أن الأمر لم يدخل مع النفي.

### المطلب الثاني: الزيادات في (أن وأخواتها)

أولاً: وجوب كسر همزة (إن)

أقبل ابن عقيل في مواضع وجوب كسرة همزة (أن) إلى أن تقع في جملة موضع الحال فقال: ((إن) تقع في جملة في موضع الحال كقوله: (زُرْتُه وإني ذو أمل) ومنه قوله تعالى: وكقول الشاعر<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>:

الأنفال [5].

مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا أَلَا وَأَنْتِي لِحَاجِرِي كَرَمِي ((

وزاد محمد محي الدين على ذلك بقوله: ((ألا وأنتي... الخ) إذ جاءت همزة (إن) مكسورة؛ لأنها وقعت موقع الحال، وثمة سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة (إن) وهو اقتتان خبرها بـ(اللام)، وقال الأعمش (ج1 ص472): الشاهد فيه كسر (إن)، لدخول (اللام) في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لك ومثل هذا البيت قوله تعالى: الفرقان [20]، فإن في هذه الآية الكريمة مكسوة همزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله، وقوعها موقع الحال واقتتان خبرها بـ(اللام)<sup>(6)</sup>.

ولم يكن هناك خلاف في هذه المسألة وإنما هناك من وافق المحقق في زيادته وهي قولين: الأول: من جعلوا وجوب كسر همزة (أن) لوقوعها موقع الحال فقط وهو قول ابن عقيل ومن سبقه من العلماء ومنهم صاحب الألفية بقولهم كسرت لأنه جاءت موضع الحال<sup>(7)</sup>، ووافقه في ذلك ابن الوردي (749هـ): إذ جعل الموضع الخامس من مواضع كسر همزة (إن) هي وقوعها حالاً كقوله تعالى: الأنفال [5]، وقول الشاعر<sup>(8)</sup>: ((مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا...))

وصرح ابن هشام (761هـ) أنه لم يختلف عمّن سبقه في كسر (إن) إذا وقعت حالاً ووجول الكسرة عنده لا يتقيد بدليل واو الحال خلافاً لبعضهم بدليل قوله تعالى: الفرقان [20]، فأما قراءة بعضهم بالفتح فعلى تقدير

مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 75/2، وهمع الهوامع 114/1.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح 239/1.

(3) ينظر: الأفعال الناسخة 23.

(4) البيت لكثير عزة في ديوانه 273، وانظر: الكتاب 472/1، والمقتضب 346/2، وشرح الكافية الشافية 483/1، والمقاصد النحوية 308/2.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 279/1-280.

(6) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 280/1.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية 483/1.

(8) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة 216/1).

حذف (لام) العلة وزيادة (اللام) أي: (أَلَّا لِأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ)، أي: أَلَّا لِمُنَاسِبَتِهِمْ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ<sup>(1)</sup>، ووافقه في ذلك ناظر الجيش<sup>(2)</sup> (ت 778هـ)، والشاطبي<sup>(3)</sup> (ت 790هـ)، والاشموني<sup>(4)</sup>، والصبان<sup>(5)</sup> (1206هـ).

القول الثاني: من شرعوا وجوب السبب الثاني في حالات وجوب كسر همزة (إِنَّ) وهو دخول اللام على خبرها وهو رأي محمد محي الدين بنائاً على ما ورد في كلام بعض من العلماء السابقين ومن سبقه سيئويه بقوله: ((ما قدم علينا أَمِيرٌ أَلَّا أَنَّهُ مُكْرَمٌ لِي))؛ لأنه ليس ههنا شيءٌ يعمل في (أَنَّ) ولا يجوز أن تكون عليه (إِنَّ)، وإنما تريد أن تقول: (مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا هُوَ مُكْرَمٌ لِي)، فكما لا تعمل في (ذا) لا تعمل في (إِنَّ)، ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء ومنه قوله تعالى: ... **الفرقان [20]**، ومثل ذلك قول الشاعر: (ما أعطياني ولا سألتهما...)، وكذلك لو قال: (أَلَّا وَأَلِّي حَاجِزِي

كِرْمِي))<sup>(6)</sup>، ومثله السيرافي<sup>(7)</sup> (368هـ)، والنيسابوري<sup>(8)</sup> (553هـ)، وكذلك محمد الشراب (1434هـ) الذي جعل لكسر همزة (إِنَّ) لسببين:

الأول: وقوعها موقع الحال وهو ما جاء به الشارح.

الثاني: لدخول (لام) الابتداء على خبرها<sup>(9)</sup>.

والذي يبدو لي أنَّ ما ذهب إليه ابن عقيل وغيره من العلماء بذكر وقوعها موقع الحال هو الأرجح.

**ثانياً: الاستثناء المتصل:**

ذهب ابن عقيل إلى جواز النصب على الاستثناء أو الإتيان إذا كان الاستثناء متصلاً بقوله: ((إن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتيانه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا) و (لَا تَضْرِبُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا) و (هَلْ ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا) فيجوز في (زيد) أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون منصوباً على البدلية من أحد وهذا هو المختار، وتقول (مررتُ بأحدٍ إلا زَيْدًا؟ وإلَّا زَيْدًا) و (لا تُمَرَّرْ بِأحدٍ إلا زَيْدٌ وألَّا زَيْدًا) و (هل مررتُ بأحدٍ إلا زَيْدًا؟ وإلَّا زَيْدًا)، وهذا معنى قوله: (ويعد نفي أو كفي انتخب إتيان ما اتصل أي اختير إتيان الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي)<sup>(10)</sup>.

وزاد محمد محي الدين ذلك بقوله: ((أطلق الشارح -رحمه الله- اختيار إتيان المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منفيًا، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، ولذلك ثلاثة مواضع:

مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) ينظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد 347

(2) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1322/3.

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) 324/2

(4) ينظر: شرح الأشموني على الألفية 300/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 406/1.

(6) الكتاب: 1450146/3.

(7) شرح/88.

(8) انظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن 1019/2.

(9) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري 42/3.

(10) شرح ابن عقيل على الألفية 157-158/2.

الأول: وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: (مَا زَارَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا)، فالنصب على الاستثناء هذا ارجح من الرفع على البدلية، لثلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعًا، والمتبوع تابعًا. الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة، نحو أن تقول: (لَمْ يَزِرْنِي أَحَدٌ أَنْتَاءَ مَرَضِي مَعَ انْقِصَاءِ زَمَنٍ طَوِيلٍ إِلَّا زَيْدًا)، واختار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونزع في هذا أبو حيان. الثالث: أن يكون الكلام جوابًا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: ((بَجَح التَّلَامِيذُ إِلَّا عَلِيًّا))، فتقول له: (مَا بَجَحُوا إِلَّا عَلِيًّا)، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه<sup>(1)</sup>.

أما العلماء فقد تفاوتت اقوالهم في هذه المسألة وهي:

القول الأول: إذا كان الاستثناء متصلًا مسبوق بنفي أو شبه النفي فيكون فيه وجهين إعرابين وهما النصب على الاستثناء أو الإتيان وهذا قول ابن عقيل مستندًا إلى قول سيويه: ((نفي عنه ما أدخل فيه وذلك قولك: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا)، جعلت المستثنى بدلًا من الأول، فكأنك قلت: (مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، وَمَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدًا، وَمَا لَقَيْتُ إِلَّا زَيْدًا)، كما أنك إذا قلت: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ زَيْدًا)، فكأنك قلت: (مَرَزْتُ بِوَيْدٍ)، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلًا من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول، ومن ذلك قولك: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرُو، وَمَا فِيهَا الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وليس فيها القومُ إِلَّا أحموك، وما مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أحمِك)، فالقوم ههنا بمنزلة (أحد).

ومن قال: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)، لأنه بمنزلة (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)، فإنه ينبغي له أن يقول: قال تعالى: النساء [66] ((2)).

ووافقهم المبرد<sup>(3)</sup> (285هـ)، وأبو علي الفارسي<sup>(4)</sup> (377هـ):

وذهب ابن الوراق (381هـ) إلى ما ذهبوا إليه في رأيهم إلا أنه ذكر علة اختيار البديل فيه على النصب وذلك لسببين هما: الأول: أن البديل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنى الاستثناء سواء، فلمَّا كان المعنى واحدًا كانت مطابقة اللفظ أولى من اختلافه. يوجب تغيير حكم، فلذلك كان البديل أجود.

الثاني: أن البديل يجري في تعلق العامل به كمجره في سائر الكلام ويعمل فيه من غير تشبيهه، فغيره والمنصوب على الاستثناء يشبه بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المشبه<sup>(5)</sup>، ومثلهم ابن جني (392هـ)<sup>(6)</sup>.

وجوز ابن الناظم في الاستثناء المتصل يختار فيه الإتيان وذلك لأنه تقدم عليه نفي ويكون لفظًا ومعنى مثل: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا) ومثال النفي معنى كقول الشاعر<sup>(7)</sup>

(1) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 157/2.

(2) الكتاب 311/2.

(3) انظر: المقتضب 396/4-397.

(4) انظر: الإيضاح العضدي 206.

(5) انظر: علل النحو: 395.

(6) انظر: اللمع في العربية 66.

(7) البيت للأحطل في ديوانه 168، وشرح الكافية الشافية 709، ومغني اللبيب 276.

## وَبِالصَّبْرِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ أَلَا النَّوِيُّ وَالْوَتْدُ

ومثال إذا تقدم عليه شبه النفي ويقصد به النهي أو الاستفهام أو الإنكار مثل: (لا يَقْمُ إِلَّا عَمَّرُو، وهل أتى الفَتَيَانُ إِلَّا عَامِرُ؟)، ونحو قوله تعالى:

[آل عمران 135]، فالمختار هنا الأتباع والنصب على الاستثناء عريبي جيد والاتباع يكون على البدل عند البصريين والعطف عند الكوفيين<sup>(1)(2)</sup>، ووافقهم ابن قيم الجوزية (767هـ) في ما ذهبوا إليه إلا أنه ذكر قوله تعالى: [هود 81]، إذ جعل النصب أقل من الإتيان ومنها قراءة جماعة من السبعة {إِلَّا أَمْرَاتُكَ} [هود 81]<sup>(3)</sup>، ومثلهما الشاطبي (790هـ)، المكودي (807هـ)<sup>(4)</sup>.

وذهب الأشموني إلى ما ذهبوا إليه إلا أنه ذكر بعض التنبيهات فيها وهي:

أولاً: المستثنى عند الصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه؛ وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه؛ وتخالفا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لك يذكر والثاني في موضعه؛ وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَبِيبٍ).

الثاني: إذا تعذر البدل على اللفظ على الموضوع نحو: (ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، ولا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وما زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لا يعبأ به)، يرفع ما بعد (إِلَّا) فيهن، ونحو: (ليس زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا)، بنصبه؛ لأن (من والباء) لا يزدان في الإيجاب، و(ما ولا) لا يقدران عاملتين بعده، كما تقدم موضعه.

الثالث: أفهم قوله: (انتخب أن النصب جائز)، وقد قرئ في السبع في قوله تعالى: □ النساء [66]، وقوله تعالى:

... [هود 81].

أما القول الثاني وهو أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة وهو رأي محمد محي الدين في القسم الثاني ذكره وفقًا على ما رواه سيوييه عن يونس بن حبيب في قوله: ((ومن ذلك أيضًا: (ما فيهم أحدٌ أَخَذْتُ عنده يَدًا إِلَّا زَيْدٌ، وما فيهم خيرٌ إِلَّا زَيْدٌ)، إذا كان زيد هو الخير.

وتقول: (ما مَرَزْتُ بِأَحَدٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، وما رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، وما رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا، هذا وجه الكلام، وإن حمله على الإضمار الذي في الفعل فقلت: (ما رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ) ورفعت فجائز حسن وكذلك: (ما عَلِمْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، وإن شئت رفعت، قال الشاعر<sup>(5)</sup>:

في ليلةٍ لا نرى بها أحدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

(1) قال السيوطي في جمع الجوامع: وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و(إِلَّا) عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف ببل ولا ولكن؛ وأجيب بأن المخالفة وقعت في بدل البعض؛ لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، انظر: شرح ابن الناظم على الألفية 215-216.

(2) انظر: ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 283/1-285.

(3) انظر: المقاصد الشافية 353/3-354.

(4) انظر: شرح المكودي على الألفية 126.

(5) ينظر: شرح الأشموني 503/1-504.

وكذلك: (ما أَظَنَّ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، وإن رفعتَ فجائزَ حسن وكذلك: (ما عَلِمْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، وإن شئتَ رفعت.

وإنما اختيار النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلًا من منفي، فالبديل منه منصوب منفي ومضمرة مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلًا منه لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر وقد تكلموا بالآخر، لأن معناه المنفي إذا كان وصفًا لمنفي، كما قالوا: قد عرفت زيدٌ أبو من هو، لما ذكرتُ لك، لأن معناه معنى المستفهم<sup>(1)</sup>. ومثله أبو حيان الأندلسي إذ ذكر ما ذكره المحقق في رأيه هذا على أنه لا يمكن أن يستثنى من النكرة العامة ولكن إذا تخصصت أجاز نحو: (قَامَ رِجَالٌ كَانُوا فِي دَارِكَ إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ)<sup>(2)</sup>.

والظاهر مما تقدم أن ما ذهب إليه ابن عقيل والعلماء هو الأرجح لأسباب منها:

- اختيار البديل في المنفي وشبهه صحيح لأن البديل في الموجب غير البديل في المنفي؛ وذلك لأن الموجب يؤدي إلى الاستحالة لأنه المبدل منه يقدر فإذا قلت: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) هنا يكون المعنى كلهم جاءوا إلا زيد وهذه استحالة لم تكن في المنفي لأنه يجوز أن لم يأتي أحدًا سوى زيد.
- ما ذكره المحقق فيه ركافة وإعادة فيما يخص الموضوع الأول، إذ لم اتطرق إليه وذلك لأن الشارح والعماء قد تطرقوا إليه وكان رأيهم النصب على الاستثناء لا غير.

أما الموضوع الثاني فلم يذكره سوى سيبويه في روايته عن يونس بن حبيب وأبو حيان الأندلسي في موضع الاستثناء من النكرة. أما الموضوع الثالث فلم أجد من ذكره على الإطلاق خلال بحثي بآراء العلماء.

#### المبحث الثالث: الحال منصوبة:

وضح ابن عقيل على إنَّ الحال تأتي جامدة مؤولة بمشتق وذلك في ثلاثة مواضع إذ: ((يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو: (يَعْدُ مُدًّا بَدْرَهُمْ) ف(مدا) حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعه مسعرًا (كُلُّ مُدٍّ بَدْرَهُمْ) ويكثر جمودها أيضًا فيما دلَّ على تفاعل نحو: (بَعَثَهُ يَدًّا بِيَدٍ) أي مناجزة أو على تشبيه نحو: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أي مشبهًا الأسد ف(يدٌ وأسدٌ) جامدان وضح وقعهما حالًا لظهور تأولهما بمشتق كما تقد وإلى هذا أشار بقوله: (وفي مبدي تأول) أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق، وعلم بهذا وما قبله قول النحويين إنَّ الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم: لكن ليس مستحقًا<sup>(3)</sup>).

وزاد محمد محيي الدين عبد الحميد على قول ابن عقيل فقال: ((ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق وهي: أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل ومنه دلالتها على مناجزة أو تشبيه، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى: الأول: أن تدل على الحال وعلى الترتيب، كقولك: (ادخلوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا)، وقولك: سَارَ الْجُنْدُ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ، تريد مرتبين، وضابط هذا النوع أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، فالموضوع في المثال الأول هو تدل الواو عليه، وفي الثاني هو الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنَّه لما تعذر أن يكون المجموع حالًا جعل كل واحد منها

(1) الكتاب 312/2-313.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 162/8.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 182/2.

حالاً؛ كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في قولك: (الرُّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ)، وذهب ابن جني إلى أنّ الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: **يوسف [2]** وتسمى هذه الحال بالحال الموطئة.

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد نحو قوله تعالى: **الأعراف [142]** أما الرأي الثاني: هناك خمسة مواضع أخرى تأتي الحال بما جامدة وهو ما ذكره محمد محي الدين وفقاً لما جاء به من قبله من العلماء زمنهم ابن هشام الذي جعلها سبعة في قوله الثاني إذ جعل السعر من ضمنهم<sup>(1)</sup>، ومثلهم ابن الجوزية<sup>(2)</sup>، وكذلك الشاطبي إذ ذهب بأحد قوليه على إثنائها تسعة زاد في المواضع وهي أن تدل على نوع الشيء نحو: (هذا تَمْرٌكَ شَهْرِيَا). وذكر الأشموني في أحد قوله ست مسائل هنا أي نقص مسألة عن ممن قبله وهي أن تكون دالة على سعر<sup>(3)</sup>، ووافقه الأزهري<sup>(4)</sup>.

ومما مرَّ عليّ وجدت أنّ هناك تفاوت في عدد المسائل من ناحية المؤول بالمشتق وغير المؤول به هناك من جعل السعر من ضمن المشتق والموضوعين الأخران في تأويل المشتق وهناك من أختلف ابن عقيل معه في عدم ذكره للترتيب من ضمن المؤول بالمشتق أمّا ما ذهب إليه محي الدين عبد الحميد فهو لم يختلف عما جاء به العلماء إلا أنّ هناك من زاد أو نقص.<sup>(5)</sup>

#### نتائج البحث:

- 1- تعد ألفية ابن مالك منظومة علمية تعليمية، اختصرها من منظومته الكبرى "الكافية الشافية"، وجعلها في أرجوزة لطيفة، جمعت خلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف، في إيجاز محكم.
- 2- نجد المحقق الشيخ محمد محيي الدين يشير إلى آراء العلماء ولكنه يذهب إلى ما يراه هو من رأي وهذا دليل على قدرته العلمية في تخريج الاحكام النحوية.
- 3- وجدت في تحقيق الشيخ محمد محيي الدين أهمية كبيرة لما اضافه من آراء وزيادات نحوية على شرح ابن عقيل وهذا يدل على فطنته العملية وبراعته في التحقيق.
- 4- الزيادات التي جاء بها الشيخ محمد محيي الدين لم تخالف قواعد العربية ولم يختلف فيها عن سبقة من العلماء ولكنها قد اغفل عنها الشارح وفطن لها المحقق الامر الذي زاد من أهمية الكتاب.

(1) ينظر: أوضح المسالك 2/254 - 255.

(2) ينظر: إرشاد السالك في حل ألفية ابن مالك 1/404

(3) ينظر: شرح الأشموني 2/607.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1/57-575.

(5) ينظر: شرح ألفية ابن مالك 4/11.

5- كثيراً ما نجد إن تعليقات الشيخ محمد محي الدين تأخذ نصف الصفحة أو أكثر وهذا مما يجعلها وكأنها كتب مستقلة وهذا دليل واضح على ان المحقق كان بارعاً وفطناً في التحقيق ملماً في علوم العربية.

5- الزيادات التي جاء بها الشيخ محمد محيي الدين هي من الصواب وهي ما ذكرها من سبقه من العلماء ومنها على سبيل الذكر لا الحصر ما ذكره في باب المعرب والمبني بقوله: ((وقد عرفتُ فيما مضى أول باب المعرب والمبني أنَّ الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبيهاً وضعياً بسبب كون أكثرها قد وُضِعَ على حرف واحد أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهاً ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودي، وهو كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثني ولا تفر، وأما نحو (هما، وهم، وهنّ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ)، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها، ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنّها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة المتكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر، وأشبهته في وجه رابع، وهو أنّها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى ولم يجزوا إلا أن نستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه، فأشبهه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما))<sup>(1)</sup>.



(1) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 28/1 - 32 و 78.